

حكومة سورية لـ 4 أشهر.. والبشير : «نركز على نقل الصلاحيات»

قائد الحرس الثوري: سقوط الأسد لم يضعف إيران



قائد الحرس الثوري الإيراني حسين سلامي



رئيس الحكومة السورية المكلفة محمد البشير

الأمم المتحدة : قد يعاد النظر بتصنيف هيئة تحرير الشام إرهابية

في فرنسا، قالت الوكالة المسؤولة عن دراسة طلبات اللجوء (أوفبرا) إنها «تتابع الوضع في سوريا عن كثب»، مؤكدة أن «ذلك قد يؤدي إلى تعليق اتخاذ القرار مؤقتاً بشأن بعض طلبات اللجوء المقدمة من مواطنين سوريين، اعتماداً على أسباب تقديمها».

وذكرت برلين تعليق البت بطلبات اللجوء للسوريين بـ «عدم وضوح الوضع، في بلادهم، بحسب ما أعلنت وزارة الداخلية نانسى فيزر، الاثنين».

وتستقبل ألمانيا ما يناهز مليون سوري، وهو العدد الأكبر من السوريين في إحدى دول الاتحاد الأوروبي. ووصل معظمهم خلال العامين 2015 و 2016 في عهد المستشارية السابقة أنجيلا ميركل.

وقالت فيزر، الاثنين، إن «نهاية الاستبداد الوحشي للدكتاتور السوري الأسد هي مصدر ارتياح لكثيرين تعرضوا للتعذيب والقتل والإرهاب».

وأضافت في بيان أن «العديد من اللاجئين الذين وجدوا الحماية في ألمانيا، يحذوهم الأمل بالعودة إلى وطنهم الأم سوريا وإعادة بناء بلادهم، لكنها حذرت من أن الوضع ما زال «غير واضح».

وتابعت: «لذلك، لا يمكن في الوقت الراهن التنبؤ بالإمكانات الملموسة للعودة، سيكون من غير المهني التكهن بشأنها في وضع مضطرب كهذا».

وأعلنت وزارة الداخلية النمساوية في بيان أن المستشار المحافظ كارل نيهامر أصدر تعليماته، الاثنين، للوزارة «بتعليق كل طلبات اللجوء السورية المفتوحة ومراجعة كل الحالات التي منحت حق اللجوء».

وقال وزير الداخلية غيرهارد كارنر إنه «أصدر تعليمات للوزارة بإعداد برنامجترحيل منظم إلى سوريا».

وأشارت الوزارة إلى أن «الوضع السياسي في سوريا تغير جذرياً، مع تسارع مفاجئ للأحداث في الأيام الأخيرة»، مضيفة أنها «تتابع الوضع الجديد حالياً».

ويعيش حوالي 100 ألف سوري في النمسا، في ما يشكل إحدى أكبر مجموعات اللاجئين في أوروبا، وينتظر الآلاف الموافقة على طلبات اللجوء التي قدموها.

وسيتيح أيضاً تعليق طلبات لم تشمل الأسرة الذي يسمح للسوريين في النمسا بإحضار أقاربهم إلى البلاد.

وحول 7300 سوري قدموا بطلبات لجوء و«سيثانون» بالقرار الجديد.

دعت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الامم المتحدة، الاثنين، إلى إظهار «الصبر والبطيخة» في شأن قضية عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم بعد إسقاط نظام الأسد.

لكن في ألمانيا، عاد الجدل إلى الحملة الانتخابية استعداداً للانتخابات التشريعية في 23 شباط/ فبراير: اقترح النائب المحافظ (حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي)، بيتر سبان، «استئجار طائرات» وتخصيص مبلغ قدره 1000 يورو و«لكل من يريد العودة إلى سوريا».

وعلى الدول الرئيسية التي تستقبل السوريين أن تعقد «مؤتمراً لإعادة الإعمار والعودة»، مطلع عام 2025، كما أعلن النائب عن الحزب، فريدريش ميرز، الأوفر حظاً لخلافة أولاف شولتس.

ويتقدم الاتحاد الديمقراطي المسيحي على حزب البديل من أجل ألمانيا، من اليمين المتطرف، في نوايا التصويت، ويدخل الحزب الأخير البرلمان عام 2017 في أعقاب أزمة اللاجئين في 2015-2016.



قوات إسرائيلية في الجولان السوري المحتل

على البلاد، إثر سقوط نظام الرئيس السوري السابق بشار الأسد، أكد المبعوث الأممي إلى سوريا غير بيدرسون أن «هيئة تحرير الشام» ليست الفصيل المسلح الوحيد في دمشق، مشيراً إلى أنه يعتقد أن «الوقوف في مؤتمر صحفي، أمس الثلاثاء»، من «هيئة تحرير الشام» بعثت رسائل إيجابية للشعب السوري وتصرفت بشكل إيجابي في حلب وحماة، لافتاً إلى أن المرحلة الحالية مازالت متقلبة ولم تستقر الأمور بعد.

كما أوضح أن الأمم المتحدة ستفعل كل ما بوسعها للمساعدة في بناء سوريا جديدة، مشدداً على ضرورة وضع ترتيبات انتقالية يمكن الوثوق بها تشمل الجميع.

إلى ذلك قال إنه تم رصد عمليات سرقة ونهب في دمشق لكنها توقفت حالياً.

وكانت وزارة الخارجية الأمريكية أكدت أنها لا تراجع حالياً تصنيف الهيئة كـ«منظمة إرهابية أجنبية»، لكنها قالت إن مثل هذه التصنيفات تخضع دائماً للمراجعة، وحتى إنشاء بقائها سارية المفعول، فإن التصنيف لا يمنع المسؤولين الأمريكيين من التحدث مع أعضاء أو قادة الجماعة».

ويفرض تصنيف «منظمة إرهابية أجنبية» عقوبات عديدة على المستهدفين، بما في ذلك حظر توفير «الدعم المادي» لمثل هذه الجماعات، على الرغم من أن الخارجية الأمريكية قالت إن ذلك لا يمنع بالضرورة المناقشات بين أعضائها والمسؤولين الأمريكيين.

يذكر أن الولايات المتحدة صنفت «هيئة تحرير الشام منظمة إرهابية أجنبية» قبل سنوات، ما أدى إلى تقليص قدرتها على الوصول إلى المساعدات الدولية والتواصل مع المجتمع الدولي.

واستفادت «الهيئة» من وقف إطلاق النار، في مارس 2020، حيث كانت تعمل على تعزيز سلطتها مع وقف العنف في مناطق سيطرتها. من ناحية أخرى فور سقوط نظام الرئيس، بشار الأسد، عاد الجدل حول استقبال اللاجئين السوريين إلى الواجهة في أوروبا، الاثنين، حيث أعلنت عدة دول منها ألمانيا، تجسيد إجراءات طلب اللجوء للسوريين.

وفي ضوء التقدم الكبير الذي حققته أحزاب اليمين المتطرف في الانتخابات الأخيرة في أوروبا، لم يستغرق الأمر 48 ساعة حتى قررت حكومات في كل من ألمانيا والنمسا والسويد والدنمارك والنرويج وبلجيكا وسويسرا تعليق طلبات اللجوء للسوريين، إضافة إلى بريطانيا.

ومساء الاثنين، أضيفت إلى القائمة إيطاليا التي تقودها حكومة جورجيا ميلوني اليمينية.

اتفاق لتسليم المناطق الخاضعة لسيطرة تمه إلى الفصائل المسلحة سلمياً.

يشار إلى أن وزير الخارجية عباس عراقجي كان زار دمشق الأسبوع الماضي، حيث أكد رسمياً أن بلاده متمسكة بدعم الحكومة السورية. لكن تلك اللمحة سرعان ما تغيرت إذا أعلن يوم الجمعة الماضي أي قبل يومين من سقوط الأسد أنه لا يمكن التنبؤ بمصير الرئيس السوري.

من ناحية أخرى على الرغم من تأكيد عدة مصادر تقدم القوات الإسرائيلية إلى ما بعد القنيطرة، باتجاه مشارف ريف دمشق، نفت إسرائيل مجدداً الأمر.

وأكد المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي أمس الثلاثاء أن إسرائيل لا تتدخل في سوريا إلا عبر اتخاذ خطوات لحماية الحدود.

كما اعتبر اللقيتانت كولونيل نذاف شوشاني أن التحركات الإسرائيلية مؤخراً «أنت لمتع و قوع الأسلحة الاستراتيجية في أياد معادية»، وفق زعمه.

كذلك نفى أن تكون القوات الإسرائيلية قد تقدمت باتجاه دمشق.

إلا أنه أقر بأن قوات الجيش الإسرائيلي دخلت المنطقة منزوعة السلاح بين سوريا وهضبة الجولان المحتلة. وقال إن القوات الإسرائيلية بقيت في المنطقة العازلة باستثناء «بعض النقاط الإضافية» في محيطها.

وكانت 3 مصادر أمنية أكدت في وقت سابق أمس أن التوغل العسكري الإسرائيلي وصل إلى حوالي 25 كيلومتراً نحو الجنوب الغربي من دمشق، وفق رويترز.

كما أشارت إلى أن القوات الإسرائيلية توغلت 10 كلم إلى مدينة قطنا في ريف دمشق الجنوبي، والتي تقع على مسافة عشرة كيلومترات داخل الأراضي السورية إلى الشرق من منطقة منزوعة السلاح تفصل هضبة الجولان المحتلة عن سوريا.

في حين أوضحت مصادر الأوصحة لدخول قوات إسرائيلية منطقة «قطنا».

يشار إلى أن المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، دانيال هاغاري، كان نفى بدوره وصول التوغل لمسافة 25 كيلومتراً من دمشق، مشدداً على أن القوات الإسرائيلية لم تتجاوز المنطقة العازلة.

علماً أن دخول المنطقة العازلة التي تمتد على طول الحدود (75 كيلومتراً)، من جبل الشيخ وحتى الحدود الأردنية، يشكل بحد ذاته انتهاكاً لاتفاقية فض الاشتباك التي أبرمت عام 1974 بين الجانب السوري والإسرائيلي.

من جهة أخرى على وقع توليها مع فصائل مسلحة أخرى السيطرة

إسرائيل: لا نتقدم نحو دمشق وتتحرك لحماية الحدود فقط

«وكالات»: بعد تكليف محمد البشير برئاسة الحكومة المؤقتة، عقدت الحكومة أولى اجتماعاتها في العاصمة دمشق، بحضور رئيس الوزراء المكلف ورئيس الوزراء السابق محمد الجلاي.

وأكد البشير من مبنى رئاسة الوزراء، أمس الثلاثاء، تكليفه رسمياً برئاسة الحكومة، لافتاً إلى أن اجتماع اليوم ركز على نقل الصلاحيات التنفيذية.

كما أضاف أن الحكومة المؤقتة ستشرف على قضايا الإدارة العامة خلال الفترة الانتقالية التي قد تنتهي في الأول من مارس.

هذا، وأفادت مصادر مطلعة بأنه سيتم حل الأجهزة الأمنية وإلغاء قوانين الإرهاب، مشيرة إلى أن «الحكومة الانتقالية ستجري النظر بحالة الجيش الحالي وتبحث في إعادة ترتيب أوضاعه».

كما أكدت المصادر أن «ضبط الأمن وتقديم الخدمات والانتقال السلس أولويات في حكومة تصريف الأعمال»، وفق ما نقلت «أسوشيتد برس».

وكان قائد إدارة العمليات العسكرية أحمد الشرع، المعروف بالجولاني، التقى البشير قبل يومين عقب انيائه عن تكليفه.

يذكر أن قيادة الفصائل السورية المعارضة التي أطاحت بالرئيس بشار الأسد بدأت البحث في «انتقال السلطة»، الاثنين غداة طي صفحة حكمه الذي امتد قرابة ربع قرن.

فيما أعلنت الفصائل أن قائد «هيئة تحرير الشام» (الجولاني) بحث مع رئيس الحكومة السورية محمد الجلاي «تنسيق انتقال السلطة».

وفي مؤشر على بدء رسم المرحلة المقبلة، أعلن مجلس الشعب تأييده إرادة الشعب لبناء «سوريا الجديدة»، بينما قال الأمين العام لحزب البعث إبراهيم الحديد «سنسقي داعمين لمرحلة انتقالية في سوريا هادئة للدفاع عن وحدة البلاد أرضاً وشعباً ومؤسسات ومقرات».

يشار إلى أن البشير كان شغل منصب وزير التنمية والشؤون الإنسانية في حكومة الإنقاذ عامي 2022 و 2023، وهو من مواليد عام 1983 في جبل الزاوية جنوبي محافظة إدلب.

وشكلت حكومة الإنقاذ بدفع من «هيئة تحرير الشام» في 2 تشرين الثاني 2017، من 11 حقيبة وزارية برئاسة محمد الشيخ حبيها.

حيث كانت تسيطر «الإنقاذ» على مفاصل الحياة في محافظة إدلب وريف حماة الشمالي الخاضع حينها لسيطرة المعارضة، وجزء من ريف حلب الغربي، خديماً وإدارياً.

إيران على لسان قائد الحرس الثوري الإيراني، حسين سلامي، أن بلاده لن تتأثر أو تضعف.

وأضاف سلامي خلال جلسة غير علنية مع أعضاء البرلمان أمس الثلاثاء: «لن نضعف، ولن ينقص شيء من قوة بلادنا» وفق ما أفادت وسائل إعلام محلية.

كما أكد أثناء الجلسة أن القوات الإيرانية لم تعد متواجدة في سوريا، وفق ما نقل أحد النواب لاحقاً.

وقال: «حتى اللحظة الأخيرة قبل سقوط الأسد، كان مستشارونا العسكريون وقواتنا حاضرون في سوريا، لكن حالياً، لا توجد أي قوات إيرانية هناك».



من العاصمة السورية دمشق



عناصر من هيئة تحرير الشام